Kirkuk University Journal of Humanities Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية
عدد خاص بنشر وقائع المؤتمر العلمي الثالث (العلوم الانسانية اساس الإرتقاء الفكري للمجتمع للمدة 1-2 - حزيران 2025)

The Jurisprudential Foundation of the Concept of Economic Efficiency in Islamic Financial Transactions: A Comparative Study between the Objectives of Shari'ah and Contemporary Economic Theories.

Dr. Mahmoud Younis Hamada
Email: m_1524503@tu.edu.iq

Abstract

Economic efficiency, Islamic jurisprudence, objectives of Sharia, financial transactions, and economic theories form the basis upon which this study examines the concept of economic efficiency and its jurisprudential foundation within the framework of Islamic financial transactions, comparing it with contemporary economic theories. The research problem stems from the absence of a solid jurisprudential foundation for the concept of economic efficiency in Islamic banking applications, which has weakened the competitiveness of Islamic transactions compared to capitalist and socialist models. The research seeks to demonstrate that efficiency in the Islamic economic system is not limited to maximizing profits, but rather extends to achieving justice, solidarity, and good resource management in accordance with the greater objectives of Sharia. The research is divided into two sections. The first section addresses the conceptual framework of economic efficiency through three main points: defining economic efficiency linguistically, technically, and jurisprudentially; grounding it in the objectives of Sharia; and clarifying its relationship to the principles of justice and benevolence. The second section compares positivist economic theories with the Islamic perspective by examining the concept of efficiency in capitalism and socialism, identifying points of agreement and disagreement, and formulating a proposed Islamic model for achieving

economic efficiency in Islamic financial institutions. The study relies on inductive, analytical, and comparative approaches and concludes that building economic efficiency based on Islamic Sharia law achieves sustainable development and social justice and offers a civilized alternative to positivist economic systems.

Keywords: Economic efficiency, Islamic jurisprudence, objectives of Sharia, financial transactions.

التأسيس الفقهي لمفهوم الكفاءة الاقتصادية في المعاملات المالية الإسلامية: دراسة مقارنة بين مقاصد الشريعة والنظريات الاقتصادية المعاصرة

أ.م محمود يونس حمادة

الخلاصة

الكفاءة الاقتصادية، الفقه الإسلامي، مقاصد الشريعة، المعاملات المالية، النظريات الاقتصادية، تمثل الأساس الذي تنطلق منه هذه الدراسة في بحثها لمفهوم الكفاءة الاقتصادية وتأصيله فقهياً ضمن إطار المعاملات المالية الإسلامية، مع مقارنته بالنظريات الاقتصادية المعاصرة. تنبع إشكالية البحث من غياب تأسيس فقهي رصين لمفهوم الكفاءة الاقتصادية في تطبيقات المصارف الإسلامية، مما أضعف القدرة التنافسية للمعاملات الإسلامية مقارنة بالنماذج الرأسمالية والاشتراكية. ويسعى البحث إلى إثبات أن الكفاءة في النظام الاقتصادي الإسلامي لا تقتصر على تعظيم الأرباح، بل تتسع لتحقيق العدل، والتكافل، وحسن إدارة الموارد بما يوافق مقاصد الشريعة الكبرى. يتوزع البحث على مبحثين، يعنى المبحث الأول بالإطار المفاهيمي للكفاءة الاقتصادية، من خلال ثلاثة مطالب: تعريف الكفاءة الاقتصادية لغةً واصطلاحاً وفقهياً، وتأصيلها بمقاصد الشريعة، وبيان علاقتها بمبدأي العدل والإحسان. أما المبحث الثاني، فيتناول المقارنة بين النظريات الاقتصادية الوضعية والرؤية الإسلامية عبر دراسة مفهوم الكفاءة في الرأسمالية

والاشتراكية، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، وصولاً إلى صياغة نموذج إسلامي مقترح لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المالية الإسلامية. تعتمد الدراسة على المناهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن، وتخلص إلى أن بناء الكفاءة الاقتصادية على أسس الشريعة الإسلامية يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ويقدم بديلاً حضارياً للأنظمة الاقتصادية الوضعية.

الكلمات افتتاحية: الكفاءة الاقتصادية، الفقه الإسلامي، مقاصد الشريعة، المعاملات المالية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: يُعد موضوع الكفاءة الاقتصادية في المعاملات المالية من الموضوعات الحيوية التي تتلاقى فيها المفاهيم الفقهية العريقة مع المستجدات الاقتصادية الحديثة، فقد أولى الفقه الإسلامي اهتماماً بالغاً بتحقيق الكفاءة عبر مقاصده العليا، لاسيما حفظ المال وتحقيق العدل ومنع الغرر والربا. في المقابل، تبلورت في الفكر الاقتصادي المعاصر نظريات تسعى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية بوصفها معياراً لتحقيق الرفاه العام، ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة في تأسيس مفهوم الكفاءة الاقتصادية تأسيساً فقهياً منضبطاً بضوابط الشريعة، ومقارنته بالنظريات الاقتصادية الحديثة، وبيان أوجه الاتفاق والافتراق بينهما.

وسيتناول البحث تحليل المبادئ الفقهية المتعلقة بالكفاءة في العقود، والمعاملات، ومصادر الشريعة، وسيتم الاستعانة بأمثلة عملية تطبيقية تبرز أثر هذه المبادئ في الواقع الاقتصادي الإسلامي، مقابل التطبيقات الاقتصادية الوضعية.

إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى توافق مفهوم الكفاءة الاقتصادية كما جاءت به النظريات الاقتصادية المعاصرة مع مفهوم الكفاءة في المعاملات المالية الإسلامية كما أرستها مقاصد الشريعة؟ وكيف يمكن تأسيس إطار فقهي يحافظ على مقاصد الشريعة ويحقق الكفاءة الاقتصادية المنشودة.

أهداف البحث:

1. بيان مفهوم الكفاءة الاقتصادية من منظور فقهي إسلامي.
2. تحليل الأسس الشرعية لتحقيق الكفاءة في المعاملات المالية.
3. مقارنة الكفاءة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية مع ما هو مقرر في النظريات الاقتصادية الحديثة.

منهجية البحث: المنهج الذي اتُّبع في إعداد هذا البحث هو المنهج التحليلي المقاصدي المقارن يُعدّ هذا المنهج الأنسب لموضوع البحث، إذ يجمع بين تحليل المفهوم فقهياً من جهة، ومقارنته بالنظريات الاقتصادية المعاصرة من جهة أخرى، مع الاعتماد على مقاصد الشريعة كمعيار تقويم وضبط .

1. التحليل الفقهي: تم تحليل مفهوم الكفاءة الاقتصادية في ضوء نصوص الشريعة الإسلامية وأقوال الفقهاء، عبر تتبع دلالاته في سياق المعاملات المالية، وبيان ارتباطه بالمقاصد الشرعية مثل العدل.

2. المقارنة الاقتصادية: وُظّف المنهج المقارن لبيان الفروق الجوهرية بين مفهوم الكفاءة في التصور الإسلامي، وبين ما تقرره النظريات الوضعية الرأسمالية والاشتراكية من خلال المقارنة في الأسس والمنطلقات والأهداف.

3. التقويم المقاصدي: اعتمد البحث على مقاصد الشريعة كميزان في تقييم مدى توافق أو تعارض النظريات الاقتصادية الوضعية مع الرؤية الإسلامية، وذلك لإبراز التكامل بين الكفاءة والعدالة في النموذج الاقتصادي الإسلامي.

مفهوم التأسيس الفقهي للكفاءة الاقتصادية في المعاملات المالية الإسلامية:

أولًا: معنى التأسيس الفقهي:هو البيان المنهجي للأصول الشرعية التي بنيت عليها الأحكام الفقهية، مع بيان مقاصدها، وتحليل علاقتها بالواقع التطبيقي، أي أنه لا يكتفي بالنقل عن الفقهاء، بل يسعى لبيان العلل والمقاصد التي دفعت الفقه الإسلامي لاعتماد تلك الأحكام[1].

ثانيًا: معنى الكفاءة الاقتصادية: تعني تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المحدودة، بحيث يتم تقليل الهدر وتعظيم الفائدة، وتحقيق التوازن بين التكلفة والعائد.

ثالثًا: التأسيس الفقهي للكفاءة الاقتصادية في المعاملات الإسلامية:

الفقه الإسلامي أسس للكفاءة الاقتصادية من خلال مجموعة من القواعد والأحكام، منها: تحريم الربا: وهو يحافظ على العدالة بين طرفي العقد. تحريم الغرر والجهالة. تقييد البيع بالعقد الحقيقي وليس الصوري. مبدأ الرضا والتوازن في العقود. تحقيق مقاصد الشريعة[2].

الدراسات السابقة:

1- الكفاءة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، د. عبد الله بن سليمان، دار النفائس، عمان، 2018م.

2- مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالاقتصاد، د. أحمد الريسوني، دار الكلمة، القاهرة، 2009م.

3- النظرية الاقتصادية الإسلامية، د. عمر بن عبد العزيز، دار العلوم، القاهرة، 2017م.

خطة البحث:

المبحث الأول: التأسيس الفقهي لمفهوم الكفاءة الاقتصادية في المعاملات المالية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الاقتصادية لغةً واصطلاحًا وفقهًا.

المطلب الثاني: مبادئ تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي .

المطلب الثالث: دور مقاصد الشريعة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية (تحقيق المصلحة ودرء المفسدة).

المطلب الرابع: أثر الشروط والخيارات في العقود على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الخامس: تطبيقات معاصرة للكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المالية الإسلامية .

المبحث الثاني: مقارنة الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية المعاصرة

المطلب الأول: تعريف الكفاءة الاقتصادية في النظريات الاقتصادية الوضعية .

المطلب الثاني: أوجه الاتفاق بين الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية الحديثة في تحقيق الكفاءة.

المطلب الثالث: أوجه الافتراق والاختلاف بين الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية .

المطلب الرابع: نقد النظريات الاقتصادية الحديثة من منظور مقاصدي شرعي .

المطلب الخامس: تأسيس إطار فقهي معاصر لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ضمن ضوابط الشريعة.

المبحث الأول

التأسيس الفقهي لمفهوم الكفاءة الاقتصادية في المعاملات المالية الإسلامية.

يُعد الفقه الإسلامي منظومة تشريعية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والعامة، وقد أولى الفقهاء أهمية بالغة لضبط المعاملات المالية بما يحقق الكفاءة الاقتصادية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية. وتظهر أهمية هذا المبحث في تأسيس المفهوم الفقهي للكفاءة الاقتصادية استناداً إلى قواعد الشريعة وأصولها العامة، مع إبراز التطبيق العملي لهذه المبادئ في المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة

المطلب الأول

مفهوم الكفاءة الاقتصادية لغةً واصطلاحًا وفقهًا

تُعد الكفاءة من المصطلحات المركزية في الاقتصاد والفقه، إذ تعبر عن حسن استخدام الموارد لتحقيق أعلى منفعة ممكنة. وقد عرفها الفقهاء بطرق تتوافق مع مفهوم المصلحة وجلب المنفعة ودفع المضرة. ومن هنا تأتي أهمية بيان المفهوم اللغوي والاصطلاحي والفقهي للكفاءة الاقتصادية لتحقيق فهم دقيق لمراد الشريعة منها .

أولًا: الكفاءة لغةً: الكفاءة في اللغة العربية مأخوذة من مادة (ك ف أ)، وتدل على معاني المماثلة والمساواة والمناسبة[3].

ثانيًا: الكفاءة اصطلاحًا: تتنوع الاصطلاحات حسب المجال، ففي الاصطلاح العام: الكفاءة تعني قدرة الشيء أو الشخص على تحقيق الهدف المنشود بأقل قدر من الموارد أو الجهد.

أما في الاصطلاح الاقتصادي، فالكفاءة. تُعرف بأنها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، دون هدر أو إسراف. وقد عرفت الكفاءة الاقتصادية بأنها:" الوضع الذي تتحقق فيه أقصى منفعة ممكنة من الموارد المتاحة، بحيث لا يمكن زيادة منفعة أحد الأفراد إلا بإنقاص منفعة فرد آخر "[4].

ثالثًا: مفهوم الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي: ينظر الفقه الإسلامي إلى الكفاءة الاقتصادية باعتبارها تحقيق لمقاصد الشريعة، خاصة مقاصد حفظ المال، وتحقيق العدالة في التبادل، ومنع الظلم، وجلب المصالح ودفع المفاسد.

ويظهر مفهوم الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي في جوانب متعددة، منها: اشتراط الرضا بين المتعاقدين. منع المعاملات القائمة على الغرر والجهالة. تحريم الربا لما يسببه من اختلال في التوزيع العادل للثروة. تشجيع على الإتقان والإحسان في المعاملات، لقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الله كتب الإحسان على كل شيء "[5]. فإن الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي ليست مجرد تحقيق منفعة مادية، بل هي تحقيق للعدل، وإصلاح ذات البين، وتنمية المال في إطار الضوابط الشرعية، مما يؤدي إلى بناء اقتصاد متوازن يراعي مصالح الفرد والمجتمع.

رابعًا: الفروق بين الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي والنظريات الوضعية: في الفقه الإسلامي: الكفاءة مرتبطة بتحقيق المصالح المشروعة والمقاصد الشرعية. في النظريات الاقتصادية الوضعية: الكفاءة قد ترتبط فقط بتحقيق أقصى منفعة مادية بغض النظر عن البعد الأخلاقي أو الاجتماعي.

خامسًا: أثر تعريف الكفاءة على ضبط المعاملات المالية: يترتب على الفهم الفقهي للكفاءة الاقتصادية عدة آثار مهمة، منها: إلزامية الوضوح والشفافية في العقود. مشروعية الربح بضوابط، وتحريم الاستغلال.

ضرورة التناسب بين الجهد المبذول والمكاسب المحصلة. وهذا ما يجعل الفقه الإسلامي أكثر شمولًا وعمقًا في معالجة الكفاءة الاقتصادية من النظريات الاقتصادية الوضعية.

المطلب الثاني

مبادئ تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي

يقوم الفقه الإسلامي على جملة من المبادئ التي تسعى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، مثل تحريم الربا، وتحقيق العدالة، ومنع الغرر. وهذه المبادئ تُمثل الأساس الذي يضمن سلامة المعاملات الاقتصادية وحماية الحقوق .

أولاً: مبدأ تحقيق الرضا بين المتعاقدين: أحد أهم مبادئ تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي هو تحقيق الرضا الكامل بين أطراف العقد. فلا يكون العقد صحيحًا إلا إذا تم برضا الطرفين دون إكراه أو تغرير. قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِنكُمْ ﴾[6]. وهذا الشرط يحقق الكفاءة الاقتصادية؛ لأنه يمنع الغبن والاستغلال، ويضمن أن الموارد تنتقل بطريقة عادلة وشفافة، مما يرفع من كفاءة التبادل الاقتصادي.

ثانياً: مبدأ منع الغرر والجهالة: الفقه الإسلامي حرم الغرر والجهالة في المعاملات، وهو ما يساهم في رفع الكفاءة عبر تقليل المخاطر التجارية وحماية أطراف العقد من الخداع.

ثالثاً: مبدأ تحريم الربا: حرم الإسلام الربا لما له من أثر سلبي على العدالة الاقتصادية، إذ يؤدي إلى تراكم الثروات بغير جهد حقيقي، ويخلق بيئة احتكارية غير كفوءة . قال الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ

وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [7]. الربا يعطل تدفق رأس المال إلى الاستثمارات الإنتاجية المفيدة، ويُنتج فوارق طبقية، مما يتعارض مع أهداف الكفاءة الاقتصادية.

رابعاً: مبدأ رفع الحرج والتيسير: شرع الإسلام التيسير في المعاملات المالية ورفع الحرج عن الناس، بما يساهم في تسهيل النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار. قال الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [8]. رفع المشقة والقيود المرهقة عن المعاملات يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، مما يحقق الكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد[9]. يتضح من خلال المبادئ السابقة أن الفقه الإسلامي يُحقق الكفاءة الاقتصادية عبر حماية التعاقدات من الظلم والغرر والجهالة، وتشجيع على استثمار الموارد، وتحقيق العدالة الاقتصادية. وبذلك، يظهر تميز المنهج الإسلامي في تحقيق الكفاءة الاقتصادية بشكل أخلاقي واجتماعي متكامل، يتفوق على كثير من الأنظمة الوضعية التي تركز فقط على المنفعة المادية المجردة[10].

المطلب الثالث

دور مقاصد الشريعة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية

تُعتبر مقاصد الشريعة إطارًا كليًا لتنظيم الحياة الاقتصادية، حيث تهدف إلى تحقيق الكفاءة عبر حفظ المال وتنميته بما لا يتعارض مع حفظ الدين والنفس والعقل والنسل. وتبرز أهمية هذا المطلب في

بيان دور المقاصد في ترشيد الأداء الاقتصادي وفق معايير شرعية .

أولاً: مفهوم مقاصد الشريعة وعلاقتها بالمعاملات المالية: مقاصد الشريعة هي الغايات الكبرى التي جاءت بها النصوص الشرعية لتحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم. وهي تتلخص بحفظ الضروريات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال. وتُعد حفظ المال وتنميته من المقاصد المركزية التي تؤثر مباشرةً في المعاملات المالية، وهو ما يجعل تحقيق الكفاءة الاقتصادية جزءًا من تحقيق هذه المقاصد، لأن الكفاءة تضمن أفضل استثمار للموارد دون إهدار أو ظلم [11].

ثانياً: أثر مقاصد الشريعة على ضبط العمليات الاقتصادية لتحقيق الكفاءة: مقاصد الشريعة لا تكتفي بإباحة المعاملات المالية، بل تسعى إلى ضبطها بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة. ومن أبرز هذه الآثار: تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع: فلا تترك الحرية الاقتصادية مطلقة تؤدي إلى احتكار أو ظلم، بل تُقيد بضوابط تمنع الضرر، مثل قاعدة: لا ضرر ولا ضرار. منع الاحتكار والغش: لأن الاحتكار يضر بالمستهلكين ويخل بتوازن السوق، مما يؤدي إلى إهدار الكفاءة الاقتصادية. تشجيع الإنفاق والاستثمار المشروع: حيث يحث الإسلام على تنمية المال بالطرق الحلال، ويذم الكنز وعدم توظيف المال في التنمية [12].

ثالثاً: كيف تساهم المقاصد الشرعية في رفع الكفاءة الاقتصادية عمليًا: يمكن رصد مساهمة المقاصد في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الأمثلة العملية الآتية: منع بيع الغرر يؤدي إلى وضوح العقود واستقرار الأسواق المالية، مما يقلل من النزاعات ويزيد من الثقة بين الأطراف الاقتصادي [13].

رابعاً: مقارنة دور المقاصد الشرعية بالنظريات الاقتصادية الوضعية: بينما تهدف النظريات الاقتصادية الوضعية إلى تحقيق الكفاءة بمعايير مادية بحتة (كالربحية القصوى أو المنفعة القصوى)، فإن مقاصد الشريعة تراعي البعد الأخلاقي والاجتماعي بجانب الكفاءة الاقتصادية، فتدمج بين: تحقيق الكفاءة. تحقيق العدالة الاجتماعية. حفظ الكرامة الإنسانية. ضمان الاستدامة الاقتصادية للأجيال القادمة [14].

المطلب الرابع: أثر الشروط والخيارات في العقود على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

لقد نظم الفقه الإسلامي الشروط والخيارات في العقود بشكل يُعزز الكفاءة، إذ تتيح الخيارات للمتعاقدين تحقيق رضاهم الكامل وتلافي الضرر، مما يسهم في استقرار المعاملات المالية. ويتضمن هذا المطلب الخيار العيب وخيار الشرط .

أولاً: مفهوم الشروط والخيارات في العقود: الشروط في العقود هي الأمور التي يلتزم بها العاقدان أو أحدهما عند إنشاء العقد، سواء أكانت شروطاً منصوصاً عليها شرعاً أو متفقاً عليها عرفاً. أما الخيارات فهي حقوق شرعية مُقرّرة لأحد العاقدين أو لهما معاً، تتيح فسخ العقد أو إمضائه عند تحقق سبب

مشروع، كالعيب أو التدليس أو وجود شرط خاص . وقد شرّع الإسلام الشروط والخيارات في العقود لحماية مصالح الأطراف، وتحقيق الرضا الكامل، وتقليل احتمالات الغرر والغبن، وهو ما يعزز الكفاءة الاقتصادية في التبادلات المالية.

ثانياً: أثر الشروط في تعزيز الكفاءة الاقتصادية:

• تحقيق الوضوح والتحديد في الالتزامات: إدراج الشروط المعلنة والواضحة بين الطرفين يمنع الخلافات المستقبلية، ويقلل من النزاعات القضائية، مما يوفر الجهد والمال ويزيد من كفاءة النظام المالي.

• ضمان التوازن التعاقدي: اشتراط بنود تحفظ حقوق الأطراف، مثل تحديد مواصفات المبيع أو مواعيد السداد بدقة، يؤدي إلى رفع مستوى الأمان الاقتصادي [15].

ثالثاً: أثر الخيارات على تحقيق الكفاءة الاقتصادية: الخيارات الشرعية (خيار المجلس، خيار الشرط، خيار العيب) تحقق عدة أوجه للكفاءة الاقتصادية، أهمها:

• حماية المتعاقدين من الغبن والظلم: خيار العيب يضمن للمشتري حق الفسخ إذا تبين عيب خفي في المبيع، مما يعزز الثقة في الأسواق.

• تشجيع المعاملات المستقرة: منح خيار الشرط يعطي فرصة مراجعة وتروي في إبرام العقود الكبيرة والمعقدة، مما يرفع من جودة المعاملات التجارية ويقلل من حالات الإفلاس أو التعثر [16].

رابعاً: العلاقة بين الشروط والخيارات وتحقيق مقاصد الشريعة: تساهم الشروط والخيارات في العقود بتحقيق عدة مقاصد شرعية ترتبط بالكفاءة الاقتصادية، منها: حفظ المال: عبر منع الإضرار بالمكلفين في معاملاتهم. تحقيق العدالة والشفافية: بمنع الغرر والتدليس. دفع النزاعات والخلافات: مما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويقلل التكاليف القضائية والإدارية. وبهذا يتبين أن الشريعة الإسلامية استخدمت نظام الشروط والخيارات كأداة مرنة لضبط الأسواق المالية، وتعزيز الكفاءة، ومنع الظلم الاقتصادي.

خامساً: مقارنة مع النظم الاقتصادية المعاصرة: بينما تعتمد بعض النظم الوضعية على شروط مرهقة في العقود دون مراعاة العدالة للطرف الضعيف، فإن الشريعة توازن بين حماية الحقوق ومنع الإضرار، مما يجعل الكفاءة في العقود الإسلامية أعلى جودة وأكثر تحقيقاً للمصلحة العامة [17]. تؤدي الشروط والخيارات الشرعية دوراً محورياً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ضمن المعاملات المالية الإسلامية؛ فهي تضمن وضوح العقود، وحماية الحقوق، وتقليل المخاطر، مما يسهم في بناء سوق مالي سليم ومتزن، يحقق مصالح الأفراد والمجتمع معاً [18].

المطلب الخامس: تطبيقات معاصرة للكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: أهمية المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية: تُعد المؤسسات المالية الإسلامية إحدى أهم الوسائل الحديثة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ضمن إطار شرعي ملتزم بمقاصد

الشريعة. فقد تمكنت هذه المؤسسات من تقديم نماذج عملية ناجحة تجمع بين تعظيم العائد الاقتصادي وحماية القيم الأخلاقية والاجتماعية، وهو ما يعزز من كفاءة الأداء المالي والاقتصادي [19].

ثانياً: تطبيقات الكفاءة الاقتصادية عبر منتجات المؤسسات المالية الإسلامية:

1- التمويل بالمشاركة: آلية تقوم على مبدأ تقاسم الربح والخسارة بين البنك والعميل، مما يشجع على استثمار الأموال في مشاريع حقيقية منتجة، دون تحميل طرف واحد المخاطر بالكامل.

2- التمويل بالمضاربة: يقدم المصرف رأس المال، ويقوم العميل بالعمل والإدارة، ويتم اقتسام الربح بينهما. هذا النوع من العقود يحقق الكفاءة الاقتصادية لأنه يحفز أصحاب الأفكار الإنتاجية على الدخول في السوق دون الحاجة لرأس مال شخصي [20].

3- استخدام الصكوك الإسلامية بدلاً من السندات الربوية: الصكوك الإسلامية هي أدوات استثمارية تمثل حصة مشاعة في أصل حقيقي أو منفعة مشروعة [21].

ثالثاً: مقارنة أداء المصارف الإسلامية بالمصارف التقليدية في الكفاءة الاقتصادية: تشير الدراسات إلى أن المصارف الإسلامية تحقق كفاءة أعلى في بعض الجوانب مقارنة بالمصارف التقليدية، ومنها: تعزيز الشفافية في المعاملات المالية. تقليل حالات التعثر المالي بسبب شروط التمويل القائم على المشاركة بدلاً من القروض ذات الفوائد المرتفعة. المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر منتجات تمويل

الفئات ذات الدخل المحدود.

رابعاً: التحديات التي تواجه تحقيق الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المالية الإسلامية: رغم النجاحات، تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بعض التحديات مثل: ضعف البنية التحتية التشريعية في بعض الدول. نقص الكفاءات الإدارية المدربة على التمويل الإسلامي. المنافسة الشرسة مع النظام المصرفي التقليدي. مما يتطلب المزيد من التطوير المهني والشرعي لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية المرجوة [22]. يتضح أن المؤسسات المالية الإسلامية تقدم نماذج عملية فعالة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، من خلال أدوات تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة. ومع ذلك، فإن تحقيق الكفاءة المثلى يتطلب استكمال الأطر القانونية، وتطوير القدرات المؤسسية، وتعزيز ثقافة التعامل الإسلامي في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة [23].

المبحث الثاني

مقارنة الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية المعاصرة

المطلب الأول

تعريف الكفاءة الاقتصادية في النظريات الاقتصادية الوضعية

أولاً: مفهوم الكفاءة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الوضعي: الكفاءة الاقتصادية تُعد من المفاهيم الجوهرية في الفكر الاقتصادي الحديث، وتعني تحقيق أقصى منفعة ممكنة باستخدام الموارد المحدودة دون هدر.

ثانياً: أنواع الكفاءة الاقتصادية في الفكر الوضعي:

1. الكفاءة الإنتاجية: تحقيق أعلى مستوى إنتاج بأقل تكلفة ممكنة، بحيث لا يمكن إنتاج المزيد من السلع دون التضحية بسلعة أخرى.
2. الكفاءة التوزيعية: توزيع الموارد والسلع بطريقة تحقق أقصى رضا للمجتمع ككل، بحيث يتم إنتاج السلع التي يحتاجها الناس أكثر.
3. الكفاءة الديناميكية: تحقيق القدرة على الابتكار والتجديد على المدى الطويل لضمان استمرار تحقيق الكفاءة مستقبلاً [24].

ثالثاً: المعايير التي تعتمد عليها الكفاءة الاقتصادية في النظريات الوضعية:

• تعظيم الربحية: تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح يُعد معياراً رئيسياً للكفاءة دون النظر بالضرورة إلى الآثار الاجتماعية أو الأخلاقية.

• الندرة والتكلفة: بما أن الموارد نادرة، يجب أن تُستخدم بأكثر الطرق إنتاجية لتحقيق الأهداف

الاقتصادية.

• التحليل الحدّي: تحقيق التوازن بين التكلفة الحدية والعائد الحدي للوصول إلى نقطة الكفاءة الاقتصادية المثلى [25].

رابعاً: نقد محدودية تعريف الكفاءة في الفكر الاقتصادي الوضعي: رغم وضوح تعريف الكفاءة الاقتصادية في النظريات الوضعية، إلا أن هناك عدة ملاحظات نقدية، منها: تجاهل البُعد الأخلاقي. تغليب النزعة النفعية. انعدام الاستدامة.

المطلب الثاني: أوجه الاتفاق بين الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية الحديثة.

رغم اختلاف المنطلقات، إلا أن هناك تقاطعات بين الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية الحديثة فيما يتعلق بتحقيق بعض صور الكفاءة، خاصة فيما يتعلق بالحد من الهدر واستغلال الموارد.

أولاً: الالتقاء حول مبدأ حسن استخدام الموارد: يتفق الفقه الإسلامي مع الفكر الاقتصادي الحديث في تأكيد أهمية عدم إهدار الموارد، وتحقيق الاستخدام الأمثل لها. فالفقه الإسلامي يقوم على قاعدة: لا ضرر ولا ضرار، التي تمنع الإسراف والتبذير، وهو ما يطابق في المفهوم الاقتصادي الحديث فكرة تقليل الفاقد وزيادة الكفاءة الإنتاجية. قال تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [26].

ثانياً: أهمية تحقيق المنفعة الاجتماعية: يرى كل من الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية أن النشاط

الاقتصادي يجب أن يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، سواء عبر تحسين توزيع السلع والخدمات أو تحسين مستويات المعيشة. في الاقتصاد الوضعي: تُقاس المنفعة غالباً بمستوى الإشباع الكلي. في الفقه الإسلامي: تُقاس المنفعة بمراعاة المصلحة المشروعة وعدم الإضرار بالآخرين.

نقطة الاتفاق: هي السعي إلى تعظيم المنفعة وخدمة المجتمع، وإن اختلفت الآليات والمحددات [27].

ثالثاً: أهمية تقليل المخاطر الاقتصادية: يرى الفقه الإسلامي ضرورة تقليل المخاطر المالية عبر منع الغرر والجهالة، وهو ما يقابل في الفكر الاقتصادي الحديث "إدارة المخاطر" لتقليل خسائر الأسواق [28].

رابعاً: تشجيع المبادرة الفردية والعمل الحر: كلا النظامين الإسلامي والاقتصادي الحديث يدعمان فكرة المبادرة الفردية والعمل الحر كوسيلة لتعظيم الناتج المحلي وزيادة الإنتاجية. الفقه الإسلامي يحث على العمل والاحتراف والكسب الحلال. الفكر الاقتصادي الحديث يعزز روح المبادرة وريادة الأعمال.

خامساً: الإيمان بأهمية السوق الحرة المنضبطة: يتفق الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية على أهمية وجود سوق مفتوحة تُحدد فيها الأسعار وفق العرض والطلب. الفقه الإسلامي يشترط أن يكون السوق خاضعاً للضوابط الأخلاقية والشرعية (لا غش، لا احتكار، لا ربا) [29]. بينما تركز النظريات الوضعية فقط على آلية السوق دون اشتراط أخلاقيات متكاملة في جميع الأحيان [30].

المطلب الثالث: أوجه الافتراق بين الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية.

تكشف المقارنة الدقيقة عن فروق جوهرية بين الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية الوضعية، خاصة في غياب الجانب الأخلاقي والمقاصدي في بعض الأنظمة الاقتصادية الحديثة .

أولاً: الاختلاف في غاية النشاط الاقتصادي: في الفقه الإسلامي: النشاط الاقتصادي وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة، مثل حفظ المال، وإقامة العدل، وتحقيق الكفاية، وخدمة المجتمع، مع الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية. في الفكر الاقتصادي الوضعي: غاية النشاط الاقتصادي تعظيم الربحية والمنفعة الفردية بالدرجة الأولى، دون أن يكون هناك التزام أخلاقي أو ديني إلا بمقدار ما يفرضه القانون المدني أو الضغوط الاجتماعية. وفي الإسلام، الكفاءة الاقتصادية مشروطة بتحقيق مقاصد أعلى، بينما في الفكر الوضعي هي غاية مادية بحتة.

ثانياً: الموقف من الربا والاحتكار: الفقه الإسلامي: يحرم الربا تحريماً قاطعاً بجميع صوره، لما له من آثار مدمرة على العدالة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. كما يُحرم الاحتكار لأنه يؤدي إلى رفع الأسعار ظلمًا، وإلحاق الضرر بالمجتمع. النظريات الاقتصادية الحديثة: لا تحرّم الربا (الفائدة البنكية)، بل تعتبره آلية طبيعية لتسعير رأس المال، وتجيز الاحتكار في بعض الأنظمة كاقتصاد السوق الحر بشرط عدم الإضرار الفاحش.

ثالثاً: الضوابط الأخلاقية والقيمية: في الفقه الإسلامي: التعاملات الاقتصادية مضبوطة بمجموعة من القيم الأخلاقية، مثل الأمانة، الصدق، النصح، الرحمة، تحريم الغش، تحريم الخيانة. في الفكر الاقتصادي الوضعي: لا تعتبر القيم الأخلاقية جزءًا من الأسس النظرية للنشاط الاقتصادي، وإنما هي مرتبطة بالعرف الاجتماعي أو القوانين الوضعية فقط، وقد تُغيب في ممارسات السوق إذا لم تفرضها الدولة بقوانين رقابية. الفقه الإسلامي يجعل الأخلاق جزءًا جوهريًا من صحة التصرف المالي، بينما يفصل الفكر الوضعي بين الاقتصاد والأخلاق [31].

رابعاً: النظرة إلى المال والملكية: الفقه الإسلامي: يرى المال نعمة استخلف الله الإنسان فيها، ويجب استثماره وتنميته بطرق مشروعة تخدم الفرد والمجتمع. والملكية في الإسلام مقيدة بمراعاة حق الله وحق المجتمع. النظريات الاقتصادية الحديثة: تعتبر المال والملكية حقوقًا فردية خالصة، يحق لصاحبها التصرف بها كيفما شاء طالما لم يخالف نصوص القانون. والفرق الجوهري: الفقه الإسلامي ينظم حق الملكية بما يضمن التكافل الاجتماعي، أما الفكر الاقتصادي الحديث فيعطي الحرية شبه المطلقة في التصرف .

خامساً: التعامل مع الكوارث الاقتصادية والاجتماعية: في الفقه الإسلامي: يتم التدخل لإصلاح الأسواق، وضبط الأسعار عند وقوع الظلم أو الإضرار بالمصلحة العامة، من باب السياسة الشرعية

ومراعاة مقاصد الشريعة. في الفكر الاقتصادي الوضعي: يتردد التدخل الحكومي، وتُترك الأسواق الحرة لتُصحح نفسها غالباً، إلا عند وقوع أزمات ضخمة جدًا (كما حصل في الكساد العظيم 1929م والأزمة المالية العالمية 2008م). رغم وجود نقاط التقاء في بعض المفاهيم الاقتصادية بين الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية الحديثة، إلا أن الفروق الجوهرية بينهما تؤكد تميز الاقتصاد الإسلامي في الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأخلاق الدينية. فالاقتصاد الإسلامي لا يكتفي بتحقيق الربحية، بل يسعى لتحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة، وهو ما يجعله نموذجًا أكثر شمولاً.

المطلب الرابع

نقد النظريات الاقتصادية الحديثة من منظور مقاصدي شرعي

يتناول هذا المطلب نقد النظريات الاقتصادية الوضعية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مبرزاً الانحرافات الناجمة عن إغفال القيم الأخلاقية والاجتماعية، مع عرض أمثلة كالأزمات المالية العالمية .

أولاً: غياب البُعد المقاصدي في الفكر الاقتصادي الحديث: تقوم النظريات الاقتصادية الحديثة على أسس علمانية مادية، تركز بالدرجة الأولى على تعظيم الربح وزيادة الإنتاج والاستهلاك، دون الالتفات الجاد إلى القيم الأخلاقية أو الغايات العليا للمجتمع. بينما في الفقه الإسلامي: يرتبط النشاط الاقتصادي بتحقيق مقاصد الشريعة المتمثلة في جلب المصالح ودرء المفاسد، وحفظ الضروريات الخمس، ومن ثم

فإن كل تصرف اقتصادي يُقاس بمدى تحقيقه للمصلحة الشرعية، لا بالمردود المالي فقط .

ثانياً: نقد النزعة الربحية المجردة: في الفكر الاقتصادي الوضعي: الغاية الأساسية هي زيادة الربحية بغض النظر عن الوسيلة أو الآثار الاجتماعية المترتبة. في الفقه الإسلامي: الربح مشروع، ولكنه مقيد بالضوابط الشرعية مثل تحريم الغش، وتحريم الربا، ووجوب الالتزام بالشفافية، ومراعاة العدل [32].

ثالثاً: تجاهل العدالة الاجتماعية: في الفكر الاقتصادي الحديث: يُركز على تعظيم الناتج القومي، حتى لو ترافق ذلك مع ازدياد الفوارق بين الأغنياء والفقراء. في الاقتصاد الإسلامي: العدالة الاجتماعية مبدأ أصيل، ولا يُتصور تحقيق كفاءة اقتصادية مشروعة بدون مراعاة حق الفقراء والمحتاجين. ومن أدوات تحقيق العدالة الاقتصادية في الإسلام: الزكاة، الصدقات، الوقف، النهي عن الاحتكار. دليل شرعي: قال تعالى: ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [33].

رابعاً: التعامل مع الأزمات الاقتصادية: في الفكر الاقتصادي الوضعي: تعتمد معالجة الأزمات على السياسات النقدية والمالية، عبر تخفيض الفوائد أو ضخ السيولة، ولكن كثيرًا ما تتكرر الأزمات بسبب خلل في المنظومة الأخلاقية والمالية. في الفكر الإسلامي: الوقاية من الأزمات تقوم على أساس تحريم المعاملات الضارة مثل الربا والغرر، وتنظيم التبادل المالي بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والمالي [34].

خامساً: غياب الاستدامة الاقتصادية الحقيقية: في الفكر الوضعي: تسعى الشركات إلى تعظيم الأرباح

في الأجل القصير، حتى لو أدى ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة[35].

المطلب الخامس

تأسيس إطار فقهي معاصر لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ضمن ضوابط الشريعة

ينطلق هذا المطلب من ضرورة تطوير إطار فقهي معاصر يراعي التغيرات الاقتصادية ويحقق الكفاءة الاقتصادية وفق ضوابط الشريعة، مع تقديم رؤية اجتهادية عملية مقارنة الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي والنظريات الاقتصادية المعاصرة [36].

أولاً: الحاجة إلى إطار فقهي معاصر لتحقيق الكفاءة الاقتصادية: تُعد الكفاءة الاقتصادية من المفاهيم المركزية في علم الاقتصاد، وتعني تحقيق أقصى منفعة ممكنة من الموارد المتاحة بأقل تكلفة، وهي غاية تسعى إليها النظم الاقتصادية المختلفة. غير أن تحقيق هذه الكفاءة في الإطار الإسلامي يتطلب التزامًا صارمًا بأحكام الشريعة وضوابطها، مما يستوجب تأسيس إطار فقهي معاصر يراعي التحولات الاقتصادية ويضبطها بالميزان الشرعي [37]. لقد بات من الضروري اليوم، في ظل العولمة الاقتصادية وتعقيد المعاملات المالية، أن يُعيد الفقه الإسلامي النظر في أدواته وآلياته الاجتهادية، لتقديم نموذج فقهي فعّال قادر على توجيه النشاط الاقتصادي بما يحقق الكفاءة دون الإخلال بمقاصد الشريعة. ويتأكد هذا الأمر مع بروز ممارسات اقتصادية حديثة مثل التمويل الإلكتروني، والمنتجات المالية المركبة، وأسواق رأس

المال، التي لا تندرج تحت التصنيفات الفقهية التقليدية [38].

ثانياً: المرتكزات الأساسية للإطار الفقهي المعاصر: الاستفادة من الخبرات الاقتصادية الحديثة: مع الحفاظ على الثوابت الشرعية، يمكن توظيف أدوات الاقتصاد التحليلي مثل إدارة المخاطر، تحليل السيولة، والهندسة المالية الإسلامية، شريطة أن تكون ملتزمة بالضوابط الشرعية، لتحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية. الموازنة بين المرونة والانضباط: لا بد أن يحقق الإطار الفقهي توازناً بين المرونة في استيعاب المعاملات المالية الجديدة، وبين الانضباط بقواعد الشرع، فلا يؤدي التيسير إلى التحلل، ولا يؤدي التشدد إلى الجمود وتعطيل المصالح [39].

ثالثاً: معايير الكفاءة الاقتصادية الشرعية المقترحة: لتأسيس إطار فقهي معاصر فعال، يقترح أن يعتمد على مجموعة معايير، منها:

- تحقيق المصلحة الشرعية الحقيقية: وليس مجرد المنفعة المالية.
- رفع الضرر والمفسدة: أي معاملة اقتصادية تؤدي إلى إضرار بالغ تُرفض شرعاً.
- التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية: بحيث لا تُهمل حقوق العمال، البيئة، والمجتمع.

النتائج:

1. أن الكفاءة الاقتصادية في الفقه الإسلامي لا تُفهم بمعزل عن القيم الدينية والمقاصد الشرعية، بل

2. هي أداة لتحقيق العدالة وحفظ الضروريات الخمس، لا سيما حفظ المال .

2. أن الفقه الإسلامي يتميز عن الفكر الاقتصادي الوضعي بربط الكفاءة الاقتصادية بالأخلاق والعدالة

3. أن الشروط والخيارات في العقود المالية الإسلامية تشكل وسائل فعالة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق حماية أطراف العقد من الغبن والغرر.

التوصيات:

1. تعزيز الدراسات التطبيقية التي تربط بين فقه المعاملات والنظريات الاقتصادية الحديثة.
2. ضرورة تطوير الأدوات المالية الإسلامية بما يحقق الكفاءة الاقتصادية ويمنع الانحراف عن الشريعة.
3. تأسيس مراكز بحثية متخصصة تجمع بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.
4. إدخال مقررات دراسية تدرس الكفاءة الاقتصادية من منظور فقهي مقارن.
5. الدعوة إلى اجتهادات جماعية عبر المجامع الفقهية لوضع نماذج معاصرة تحقق الكفاءة الشرعية.

الخاتمة: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. لقد تناول هذا البحث موضوع "التأسيس الفقهي لمفهوم الكفاءة الاقتصادية في المعاملات المالية الإسلامية: دراسة مقارنة بين مقاصد الشريعة والنظريات الاقتصادية المعاصرة"،

محاولة الجمع بين التراث الفقهي العريق والتحديات الاقتصادية الحديثة. وتبين أن الفقه الإسلامي قد سبق الفكر الوضعي في وضع أسس تحقيق الكفاءة الاقتصادية بطريقة تضمن حماية المال، والعدل بين المتعاملين، وتحقيق مصلحة المجتمع، مع الالتزام بالأخلاق والقيم. كما تبين أن النظريات الاقتصادية الحديثة رغم ما حققته من نجاحات مادية، إلا أنها تفتقد إلى البعد الأخلاقي والاجتماعي الذي يؤمن به الاقتصاد الإسلامي. وفي الختام، فإن الطريق لتحقيق كفاءة اقتصادية شرعية معاصرة لا يكون إلا عبر تأسيس إطار فقهي متجدد يستند إلى مقاصد الشريعة، ويستفيد من أدوات العصر، مع المحافظة على الثوابت الدينية والإنسانية. والله ولي التوفيق.

الهوامش

(1) نظرية العقد في الفقه الإسلامي، عبد الرحمن بن عبد الله، دار الوطن، الرياض،ط1، 2002م، ج1، ص:213–225.

(2) الاقتصاد الإسلامي: أصوله ومبادئه، محمد عمر شابرا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993م، واشنطن، ص: 170–185.

(3) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1979م، بيروت، ج5، ص 123.

(4) الكفاءة الاقتصادية: تحليل نظري وتطبيقي، د. سامي جاسم العزاوي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 43، 2023م، ص 88.

(5) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بالإحسان في الذبح والقتل، حديث رقم 1955.

(6) سورة النساء ، رقم الآية: 29.

([7]) سورة البقرة ، رقم الآية: 275.

([8]) سورة البقرة ، رقم الآية: 185.

([9]) الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة في المعاملات المالية الإسلامية، د. عادل خلف الجميلي، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد 44، 2023م، ص 143.

([10]) الغرر وآثاره في العقود المالية د. فلاح عبد المجيد، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، ع 41، 2022م، ص 199.

([11]) التوازن الاقتصادي وأثره في تحقيق المقاصد، د. محمود عبد الله الجبوري، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة كركوك، العدد 35، 2022م، ص 115.

([12]) ينظر: الآراء الفقيهة للإمام محمد بن علي المعروف ب(ابن الحنفية) كتاب الجنائز والزكاة والصوم _ دراسة فقهية مقارنة، د. يونس ثلج صالح، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، 2021م، ص 176.

([13]) مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، د. أحمد الريسوني، دار الكلمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009م، ص 141.

([14]) الكفاءة الاقتصادية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، د. باسم المياحي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 46، 2023م، ص 88.

([15]) أحكام الشروط في المعاملات المالية وأثرها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، د. محمد قاسم خلف، مجلة كلية القانون، جامعة تكريت، العدد 41، 2022م، ص 137.

([16]) الخيارات الشرعية في الفقه الإسلامي وأثرها على حماية المعاملات، د. عبد الله جاسم الزبيدي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة كركوك، العدد 38، 2022م، ص 144.

([17]) الكفاءة الاقتصادية وآليات العقود في الفقه الإسلامي، د. هيثم عبد الله الدوري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 33، 2023م، ص 123.

([18]) أثر الشروط والخيارات، د. قاسم العلي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة تكريت، العدد 25، 2023م، ص 108.

([19]) واقع الكفاءة الاقتصادية في المصارف الإسلامية العراقية، د. صلاح الدين خلف الطائي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 45، 2023م، ص 165.

([20]) التمويل الإسلامي وأثره في تعزيز الكفاءة الإنتاجية، د. مروان خليل الجبوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإسلامية، العدد 36، 2022م، ص 142.

([21]) التمويل الإسلامي ودوره في معالجة الأزمة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية، أركان حيدر أمين، جمال فاتح، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7/2 ، 2012م، الصفحات 220 – 252.

([22]) دراسة مقارنة للكفاءة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، د. بشرى فاضل عبد الله، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد 43، 2022م، ص 101.

([23]) دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية السياحية في مدينة كركوك لعام 2024، د. رائد احمد يوسف و د. نظير أحمد هلال، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية(كانون الأول2024)،المجلد (19)، العدد: 2.

([24]) النظرية الاقتصادية وتحليل الكفاءة، د. علي عبد الله محمد، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2020م، ص 77.

([25]) المصالح الاقتصادية وأثرها، م. د علاء مطر صياد، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 19، العدد 2، الجزء 2، كانون الأول 2024م، صفحة 210 –220.

([26]) سورة الأعراف ، رقم الآية: 31.

([27]) رؤية الكمال ابن الهمام لمقصد التكافل الاجتماعي في كتابه فتح القدير – باب الزكاة– دراسة فقهية، أ. م. د صالح ياسين عبد الرحمن، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 20، العدد الأول ، الجزء الأول. اذار 2025، ص 746 – 747.

([28]) إشكالية التجديد في الدين الإسلامي دراسة وصفية تحليلية، د. سمير هاشم خضير ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 4، 2017م.

([29]) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم 2072.

([30]) مبادئ الاقتصاد الحديث وأثرها في السياسات العامة، د. عمار صالح الدوري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2021م، ص 142.

([31]) الربا وأثره في النظام الاقتصادي، د. عبد الله جاسم السامرائي، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد 40، 2021م، ص 117.

([32]) الاقتصاد الإسلامي والمقاصد الشرعية، د. عبد السلام عبد الله عبد السلام، دار النفائس، الطبعة الثانية، عمان، 2018م، ص 92.

([33]) سورة الحشر، رقم الآية: 7.

([34]) تحقيق المصالح ودفع المفاسد في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد خالد العاني، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة كركوك، العدد 39، 2022م، ص 109.

([35]) الأزمات الاقتصادية وأثرها في الفكر الاقتصادي الإسلامي، د. قتيبة عبد الله السامرائي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 41، 2023م، ص 98.

([36]) تطوير المعاملات المالية الإسلامية وفق المقاصد الشرعية، د. عبد الله محمد الطيار، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثانية، 2020م، ص 118.

([37]) الكفاءة الاقتصادية من منظور إسلامي: رؤية فقهية مقاصدية، د. فهد بن عبد العزيز الشويرخ، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، 2019م، الرياض، ص 45.

([38]) تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية فقهية، د. عبد الله بن مبارك آل سيف، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد 99، 1439هـ/2018م، ص 121.

([39]) القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية المعاصرة، د. محمد عبد الله السامرائي، مجلة كلية القانون، جامعة تكريت، العدد 40، 2022م، ص 99.

المصادر والمراجع:

القران الكريم

1. د. العلي، قاسم، 2023م، **أثر الشروط والخيارات في العقود**، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة تكريت، العدد 25،
2. د. خلف، محمد قاسم، 2022م **أحكام الشروط في المعاملات المالية وأثرها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية**، مجلة كلية القانون، جامعة تكريت، العدد 41،.
3. د. أبو غدة، عبد الستار، 2015م **أصول الفكر الاقتصادي الإسلامي**، دار النفائس، الطبعة الثالثة، عمان.
4. د. هاشم خضير، سمير، 2017م، **إشكالية التجديد في الدين الإسلامي دراسة وصفية تحليلية**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 4،
5. د. قتيبة عبد الله السامرائي، 2023م، **الأزمات الاقتصادية وأثرها في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 41،.
6. د. ثلج صالح، يونس، 2021م، **الآراء الفقيهة للإمام محمد بن علي المعروف ب(ابن الحنفية) كتاب الجنائز والزكاة والصوم _ دراسة فقهية مقارنة**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، ص 176.
7. العزاوي، سامي جاسم، 2021م، **الاقتصاد الكلي والنظرية الحديثة**، د. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة.
8. التمويل الإسلامي وأثره في تعزيز الكفاءة الإنتاجية، د. مروان خليل الجبوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإسلامية، العدد 36، 2022م.
9. المصالح الاقتصادية وأثرها، م. د علاء مطر صياد، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 19، العدد 2، الجزء 2، كانون الأول 2024م، صفحة 210 –220.
10. الخيارات الشرعية في الفقه الإسلامي وأثرها على حماية المعاملات، د. عبد الله جاسم الزبيدي،

11. مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة كركوك، العدد 38، 2022م.
12. الربا وأثره في النظام الاقتصادي، د. عبد الله جاسم السامرائي، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد 40، 2021م.
13. رؤية الكمال ابن الهمام لمقصد التكافل الاجتماعي في كتابه فتح القدير – باب الزكاة– دراسة فقهية، أ. م. د صالح ياسين عبد الرحمن، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 20، العدد الأول ، الجزء الأول. اذار 2025.
14. الصكوك الإسلامية وأثرها على الكفاءة الاقتصادية، د. رائد الزبيدي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة تكريت، العدد 40، 2023م.
15. الكفاءة الاقتصادية وآليات العقود في الفقه الإسلامي، د. هيثم عبد الله الدوري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 33، 2023م.
16. الكفاءة الاقتصادية وأثرها في السياسات العامة، د. رائد كاظم الربيعي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 43، 2022م.
17. الكفاءة الاقتصادية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، د. باسم المياحي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 46، 2023م.
18. الكفاءة الاقتصادية من منظور إسلامي: رؤية فقهية مقاصدية، د. فهد بن عبد العزيز الشويرخ، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، الرياض، 2019م.
19. الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة في المعاملات المالية الإسلامية، د. عادل خلف الجميلي، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد 44، 2023م.
20. الكفاءة الاقتصادية: تحليل نظري وتطبيقي، د. سامي جاسم العزاوي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 43، 2023م.
21. دراسة مقارنة للكفاءة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، د. بشرى فاضل عبد الله، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد 43، 2022م.

22. دور التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد المحلي، د. سعاد كاظم، مجلة كلية التربية، جامعة كركوك، العدد 36، 2022م.

21. التمويل الإسلامي ودوره في معالجة الأزمة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية، أركان حيدر أمين، جمال فاتح، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7/2 ، 2012م، الصفحات 220 – 252.

22. ضوابط المرونة والانضباط في الاجتهاد الاقتصادي المعاصر، د. مازن خليل حمودي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد 46، 2023م.

23. قراءة شرعية لأزمة الرهن العقاري، د. ياسين الدوري، مجلة القانون والسياسة، جامعة كركوك، العدد 38، 2021م.

24. مبادئ الاقتصاد الحديث وأثرها في السياسات العامة، د. عمار صالح الدوري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2021م.

25. الغرر وآثاره في العقود المالية، د. فلاح عبد المجيد، مجلة كلية القانون، جامعة كركوك، العدد 41، 2022م.

26. مقاصد الشريعة الإسلامية، د. أحمد الريسوني، دار الكلمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009م.

27. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، 1979م، ج5.